تعليق

الانتخابات البلدية والخريطة السياسية للعدو

لم تنته بعد انتخابات المجالس المحلية والبلدية في الكيان الصهيوني ، فهناك جولة اخرى لتلك المراكز التي لم ينل مرشحوها الاصوات اللازمة للفوز . مما يستدعي اجراء جولة جديدة لتحديد الفائزين . وعلى هذا الاساس لم يتأكد بعد بصورة حاسمة من هو الحزب او الكتلة (القائمة) التي تتقدم غيرها بوضوح . ومع هذا فانه يبدو على وجه التقريب ان حزب العمل المعارض وكتلته « المعراخ » هو الاكثر حظا في الجولة الاولى وفي الانتخابات عموما .

وعندما سيتأكد فوز « المعراخ » على « الليكود » ، اي « المعارضة » على « الحكومة » التي يرأسها بيغن وتخطى بالاكثرية البرلمانية ، فان ذلك سيترك انعكاسات مهمة على خريطة القوى السياسية في الكيان الصهيوني ، وقد يؤدي الى حل الكنيست واجراء انتخابات جديدة قد يفوز فيها المعراخ لوحده او ضمن تحالف جديد يصاغ بطريقة تترك للتمزقات ، وتقاطع المواقف والمصالح وكل ما نتج في الاشهر الاخيرة عن المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية وكمب ديفيد . مجالا للترجمة بشكل سياسي ملموس ومحدد .

هذا الواقع الجديد ـ اثر الجولة الاولى ـ يحفز القوى المختلفة وخصوصا الليكود والمعراخ على تسخين الاجواء والحملات الدعائية للفوز بالجولة الثانية ، وحسم الصراع كل لمصلحته . مركزين حاليا على تشجيع الناخبين على الادلاء باصواتهم بعد انخفاض المصوتين فعلا من بين الذين يحق لهم التصويت الى نسب متدنية تحدث لاول مرة في الكيان الصهيوني وتقل عن نسبة ٣٠ بالمئة . ويقول الجميع ان هناك لامبالاة سياسية في الشارع ، وصلت الى حد عدم الاهتمام بمن سيرعى شؤون وخدمات المناطق السكنية التي يعيش فيها المستوطن .

والى الجولة الثانية ينظر الطرفان المتصارعان (الليكود والمعراخ) بترقب وقلق . فالمعراخ اصدر جملة من التصريحات والبلاغات ويتسرع ذكر فيها انه الفائز الاكبر في هذه الانتخابات ، وكونه تقدم على الليكود في جميع المناطق ، وعلى « راكح » والقوى المختلفة في الوسط العربي ، واستنتج ان تأييد الشارع قد عاد اليه مما يفرض على الليكود اجراء انتخابات نيابية جديدة ، وكان واضحا ان « المعراخ » يرنو بشوق غامر الى كراسي الوزارة التي حرم منها منذ سنة ونصف بعد أن شغلها منذ انشاء الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ . أما « الليكود » فرغم خيبة الامل البادية على حديثه انكر وجود فوز بارز لـ « المعراخ » في الجولة الاولى ، وابرز خسارة الاخير لبعض المجالس التي كانت تعتبر مغلقة له مثل « طبريا » ، كذلك كذب كسب المعراخ على حساب القوائم الوطنية والراكاحية في الوسط العربي ، وقال ان اعلانات الانتصار من « المعراخ » غير دقيقة وسابقة لاوانها . ومع ذلك فقد كان قلق الليكود واضحا عندما صدر عنه ما يؤكد عدم لجوئه الى حل الكنيست واعادة الانتخابات النيابية في حالة فوز « المعراخ » في الانتخابات المحلية والبلدية ، وعلى اقل تقديره حتى ما بعد توقيع « اتفاقية الصلح » مع مصر ، لكي لا يترك للمعراخ حصد ثمار جهده ، وادعاء تحقيق المكاسب .

وحتى تظهر النتائج النهائية ، للجولة الثانية ، التي ستجري والمجلة في يد القارىء ، اي في بداية الاسبوع المقبل ، وما سينعكس من نتائجها على النشاط السياسي في الكيان الصهيوني ، يمكن طرح مئات الاحتمالات ومثلها من علامات الاستفهام بالنسبة للاوضاع الداخلية ومفاوضات التسوية الحالية وتكتيكات التعامل مع الصراع العربي ـ الصهيوني في الفترة القادمة .

« قحطان احمد »

رغم تهديدات النظام الساداتي والصهاينة أهالي الضفة والقطاع يرفضون المؤامرة

حذرت سلطات الاحتلال الصهيوني في الضفة رساء البلديات من انها ستحظر الاجتماعات العامة التي تزايدت في الاسابيع الاخيرة والتي ترفض اتفاقات كمب ديفيد وتندد بالاحتلال الصهيوني ومشروع بيغن « للحكم الاداري » وتعلن التزامها بحقوق الشعب الفلسطيني و م . ت . ف ، باعتبار ان هذه الاجتماعات « تحرض المشاعر المناهضة لاسرائيل » .

وقد جاء التحذير في اعقاب الاجتماع الواسع الاخير الذي عقد في نابلس وحضره ٥ آلاف مواطن ورؤساء البلديات والمنظمات المهنية والنقابية والشعبية . وابلغ التحذير الى رؤساء البلديات ، والى كريم خلف رئيس بلدية رام الله عند استدعائه من قبل الحاكم العسكري الذي اجرى معه استجوابا حول الاراء التي ادلى بها في اجتماع نابلس (٧ ـ ١١) الماضي .

ووصف المراسلون الاجانب اجتماع جامعة النجاح بنابلس بانه من اكبر المؤتمرات الشعبية التي شهدتها الضفة ، وطالب الاجتماع بالانسحاب الاسرائيلي الشامل من الضفة وغزة . وقد اصدر الاجتماع بيانا اعلن فيه رفض اتفاقات « كمب ديفيد » ، وادانة « الردة الظالمة التي قام بها السادات الذي جعل نفسه ناطقا باسم الفلسطينيين » .

من جهة اخرى لا يزال العدو الصهيوني والنظام الساداتي يستخدمان اساليب الترغيب والتهديد تجاه « شخصيات » الضفة والقطاع املا في الحصول على تأييدهم لاتفاقات « كمب ديفيد » . فبينما تمنع السلطات العسكرية المحتلة الاجتماعات « السرية » والعلنية ، وتطرد اثر اصدار احكام جائرة من محاكم صورية اعضاء من بلدية « بيت جالا » واحد اعضاء بلدية « اريحا » بتهم الاعتداء على رجال الامن واهانة الحكم العسكري ، وتدفع بصهاينة مستوطنة « كريات اربع » في الخليل الى احتلال الحرم الابراهيمي ومنع المؤمنين من اقامة صلاة العيد فيه لاحداث التوتر في المدينة . في نفس الوقت فان هذه السلطة تبعث تباعا لاستدعاء « شخصيات » من البلديات وغيرها لاقناعهم بالموافقة على « الحكم الذاتي » ، كما حدث بالنسبة الى استدعاء الحاكم العسكري الصهيوني في الضفة يتياهين بن أليعازر لرئيس بلدية نابلس بسام الشكعة .

اما النظام الساداتي فانه لا يتوانى عن بذل كافة الجهود لانجاح مشروع بيغن « للحكم الاداري » ، حيث تحدثت انباء الداخل عن ارسال عدد من عملاء المخابرات المصرية من قبل النظام الساداتي وبالتنسيق مع المخابرات الصهيونية الى الضفة والقطاع لارغام « المسؤولين الفلسطينيين على قبول المشروع المصري للتسوية والحكم الاداري » محذرين هؤلاء بان « اسرائيل » ستقوم بالضم النهائي للضفة والقطاع ان لم يشاركوا بالمفاوضات الحالية . وقد رفض جميع المواطنين الاستماع الى هؤلاء العملاء . ولمح النظام المصري مؤخرا الى رغبته في اعادة ضم غزة الى مصر وادارتها من جديد ، لدفع « شخصيات » غزة الى الاشتراك في المفاوضات . كما كشف أن السلطات المصرية طلبت من جهاز الشرطة المكون من فلسطيني غزة الذي كان يعمل في القطاع قبل الاحتلال ان يعدوا انفسهم للعودة للقطاع ، بعد توقيع « الصلح » مباشرة . وهددت من يرفض منهم بالابعاد عن مصر .

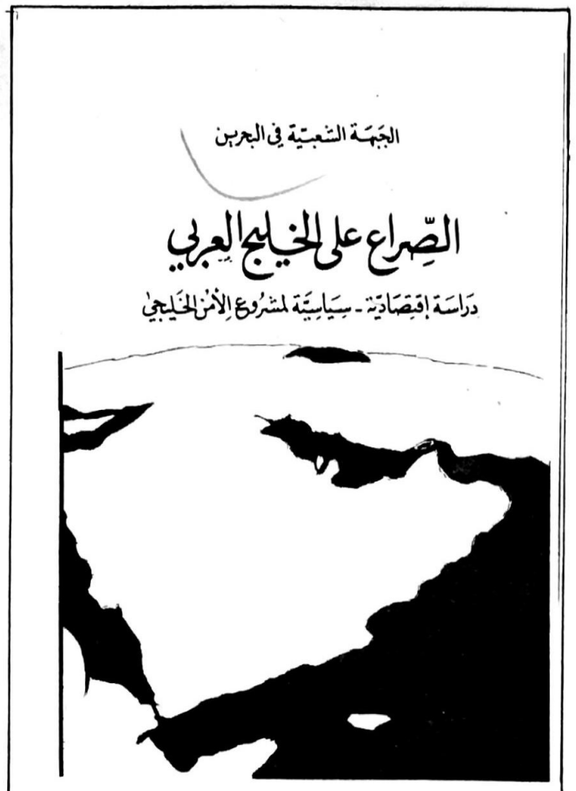

ما نود التأكيد عليه في استعراض مخططات الامبرياليين هو الطابع الجدلي للصراع . وعدم اخذ الامور السياسية بشكل ميكانيكي . ووجود التناقضات والصرعات داخل المعسكر الواحد بين الامبرياليين وحلفائهم الرجعيين لا ينفي والاتفاق في المسائل الاستراتيجية بين الامبرياليين وحلفائهم الرجعيين لا ينفي وجود تناقضات بينهم ومؤامرات ضد بعضهم البعض ، بل واستعدادات من طرف لابتلاع الطرف الاخر .

واذا كان الامبرياليون حريصين على الا تفلت الامور من أيديهم ، والا تصل التناقضات بين حلفائهم المحليين الى درجة الصدام المسلح ، والا يستفيد الخصم (سواء الحركة الثورية او البلدان الاشتراكية) من تناقضاتهم ، فان من السذاجة التصور بان الامبرياليين قادرون على ضبط كل شيء ، وتسخير كل شيء ، وانه لا يمكن ان يتحرك شيء في المنطقة الا بأمر من الامريكان ، كما انه من الغباء وعدم ادراك قوانين التطور الموضوعي عدم اكتشاف الامكانيات الهائلة والمقنوات العديدة التي يمكن للحركة الثورية ان تسلكها مستفيدة من كافة التناقضات ، لتحقيق هدفها الاستراتيجي .

ان الخوف الشديد الذي ينتاب الامبرياليين الامريكان من تنامي وعي الحركة الثورية وقدرتها على الاستفادة من الظروف الجديدة ، ومن شق طريقها وسط التناقضات ، هو الذي يجعلهم يؤكدون على ضرورة الامن الجماعي وبقائها ككل جزءا من المعسكر الرأسمالي . مسالة استراتيجية ، ويحرصون على ان يكونوا متواجدين لدى جميع الاطراف الرجعية ليراقبوا الجميع وتكون المنطقة تحت سيطرتهم الفعلية .

وعلى ضوء المتغيرات في معسكر الثورة في الخليج والجزيرة ، والهزائم البشعة التي لحقت ببرامج الامريكان على الصعيد العالمي وخاصة في الهند الصينية ، فقد ابدت الدوائر الامريكية اهتماما كبيرا لاعادة رسم الاستراتيجية العدوانية على الشعوب ، وتبلورت هذه الاستراتيجية فيما سمي بمبدأ نيكسون وترتكز هذه الاستراتيجية على المبادىء الاساسية التي اصلتها ادارة كنيدي في تطوير استراتيجية ونكتيك الثورة المضادة .

ويرتكز مبدأ نيكسون على نقطتين اساسيتين :

الاولى : تحاشي التدخل الامريكي المباشر في النزاعات الاقليمية .

الثانية : اعتماد قوى قمعية اقليمية تسند اليها مهمة الدفاع عن المصالح الامبريالية ، وتدعم كافة الامكانيات والخبرات الامبريالية لتعزيز قدرات هذه الدول الحليفة .

ولقد عبر الامريكان عن الاسس التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجية الجديدة ، حيث يقول وزير الدفاع الامريكي السابق : ليرد بان على ((كل شريك ان يقوم بدوره ويسهم ما يستطيع في المجهود المشترك . في اغلب الاحيان ، فان ذلك يعني خلق جيوش منظمة ومجهزة بما تحتاجه من الاسلحة ومدربة تدريبا جيدا . وتقدم الولايات المتحدة التكنيك والتدريب والمواد الضرورية والخبرات الفنية المطلوبة)) (٤٢) .

كما اشارت التقارير المقدمة الى الكونغرس عن مغزى التوجه الامريكي الجديد حيث تقول احد التقارير : ((أن مبدأ نيكسون يتطلب برنامجا قويا للمساعدات الخارجية . فعندما رفع الشيوعيون نظرية وتطبيق حرب التحرير الشعبية ، وخاصة بالستينات ، وجدت الولايات المتحدة في ذلك خطرا عليها وعلى حلفائها . وتصرفت بنشاط لمواجهة ذلك . وقدمنا استشارات وتدريب وكنا مصدر تمويل ، وقدمنا

(٤٢) نقلا عن مجلة « مبريب » ـ الاستراتيجية الامريكية في الخليج ـ ابرين ٧٥ ـ ص ١٨ .

الامن الاميركي على ضوء الانسحاب البريطاني

((الصراع على الخليج)) عنوان كتاب سوف يصدر قريبا عن دار الطليعة ـ بيروت . يقع الكتاب في ٥ فصول عبارة عن ((دراسة اقتصادية ـ سياسية لمشروع الامن الخليجي)) .

فيما يلي ((التاريخ السياسي للامن)) ، وهو جزء من الفصل الثاني من الكتاب .

لم يكن القرار الذي اتخذته بريطانيا بالانسحاب العسكري والسياسي من منطقة الخليج قرارا بريطانيا محضا . لقد كان قرارا ساهمت في صنعه كافة اطراف حلف السنتو وبالدرجة الاساسية الولايات المتحدة الامريكية التي وجدت ان الهزيمة البريطانية في عدن لا تقل خطورة عن الهزائم المتلاحقة لمخططات التهدئة التي اتبعتها في فيتنام . وان مستودع النفط في الخليج لا يمكن اهماله والتغاضي عن الاخطار التي تحدق به بل لا بد من مواجهة جماعية للمحافظة عليه .

كما لم يكن بمحض الصدفة ان تقرر بريطانيا انها ستنسحب بعد ثلاث سنوات ، لخلق قوة عسكرية بحرية كافية لحماية مضيق هرمز واخذ الدور البريطاني ، ولتسليم لخلق قوة عسكرية بحرية كافية لحماية مضيق هرمز واخذ الدو البريطاني ، ولتسليم القوى الرجعية المحلية زمام الامور في الامارات .